قراءة جديدة في وظائف النقود

أ.م. د. عبد الرسول علي

من المعلوم أن النقود تقوم بوظائف عديدة تتمثل بكونها وسيلة للمبادلة أو لتسوية المدفوعات ووحدة قياس مشتركة للقيم ومخزناً للقيمة ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة وكذلك لتسوية المعاملات الدولية، على الرغم من أن لدي تحفظا على تضمين الأخيرة ضمن وظائف النقود لأسباب لايسع المقام لذكرها.

إن أهم الوظائف التي حظيت باهتمام استثنائي من قبل الاقتصاديين هما وظيفتا النقود كوسيلة للمبادلة أو المدفوعات ووظيفتها كمخزن للقيمة، مع ضرورة التأكيد على أن هناك فرق شاسع بين القول بأن النقود هي وسيلة للمبادلة أو أنها وسيلة لتسوية المدفوعات لأن الأخذ بأي منهما سينعكس على مفهوم عرض النقود الذي سيصبح واسعا جدا وغامضا في الوقت نفسه إذا ماأخذنا بوجهة النظر التي تعرف النقود على أنها وسيلة للمبادلة.

لقد انقسمت المدارس الاقتصادية بشأن هاتين الوظيفتين إلى اتجاهين، الاول الذي يمثل وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية التي لاترى في النقود إلا وسيلة للمبادلة،أي أنها تنفي أن تكون النقود مخزنا للقيمة، والثاني يمثل رأي المدارس الأخرى، وهو الرأي السائد والمتفق عليه حاليا ،الذي يرى أن النقود تؤدي الوظيفتين المذكورتين.بيد أن الاتجاهين مجمعان وان كان بشكل ضمني على تقديم الوظيفة الأولى (وسيلة للمبادلة أو تسوية المدفوعات) على الوظيفة الثانية(مخزن للقيمة)، أي أن النقود كمخزن للقيمة هي مجموعة جزئية من وظيفتها كوسيلة للمبادلة ، لذلك نجد أن الكثير من الكتب المنهجية تصنف وظائف النقود إلى وظائف أساسية وأخرى ثانوية بناءا على هذه الرؤية،ويمكن تمثيل هذا الرأي بالشكل الآتي:-

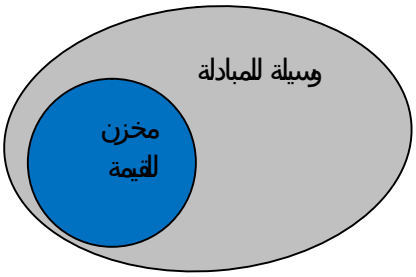

وفي رأيي أن هذا الرأي غير صحيح من الناحيتين النظرية والعملية.

فمن الناحية النظرية نحن نعلم أن من أساسيات النظرية النقدية الاعتقاد بأن كل مايمثل وسيلة للمبادلة يمثل مخزنا للقيمة في الوقت ذاته، لأنه ليس من المنطقي أن يتنازل مالك السلعة

أوالخدمة عن سلعته أو خدمته مقابل النقود مالم تتوفر لديه قناعة تامة بأن النقود التي أصبحت في حوزته تمثل حقوقا على الموجودات التي توازي قيمتها قيمة السلعة أوالخدمة التي تنازل عنها،أي إن الوظيفتين تمثلان وجهان لعملة واحدة،مع أن هناك رأي للاقتصادي البريطاني (هكس)لايشترط فيه الملازمة بين الوظيفتين، اذ يرى أن النقود يمكن أن تكون وسيلة للمبادلة بدون أن تكون مخزنا للقيمة ولفترة زمنية محدودة،ولكن هذا لاينسجم مع الصفة المركبة للنقود،صفة تستلزم الاتحاد بين الوظيفتين، فأي شئ لاتتوفر فيه هاتان الوظيفتان في الوقت عينه يخرج من دائرة النقود، وحال النقود على وفق هذه الخاصية يشبه تماما حال الماء. فالماء هو عبارة عن مركب يتكون من ذرتي هيدروجين وذرة أوكسجين واحدة(H_2O)،فكما لايمكننا أن نطلق صفة الماء على الأوكسجين أو الهيدروجين بأعتبارهما عنصرين مستقلين، كذلك لايمكن أن نطلق صفة النقود على الأشياء التي تتوفر فيها أحدى الوظيفتين دون الأخرى.

أما من الناحية العملية فأن استخدام النقود وسيلة للمبادلة هو ناجم في حقيقة الامر من أنها تمثل مخزنا للقيمة، سواء كانت هذه القيمة مستمدة من طبيعة الشئ المستخدم كنقود(قيمته الذاتية)،أو أنها كانت مستمدة من القانون الذي ضمن لها قيمة معينة، ألا ترى أن رغبة الناس في استخدام الوحدات النقدية(الدينار)مثلا في عمليات التبادل تنخفض بشكل كبير في أوقات التضخم الجامح كما حدث أبان الحصار الاقتصادي على العراق ، بل انهم قد يحجمون عن استخدامها في عملية التبادل مفضلين استخدام عملات أو موجودات أخرى تتسم بالاستقرار النسبي في قيمتها أو أنها يمكن أن تحقق عوائداً أضافية، ولعل(كينز) ينظر إلى هذه الحالة بقوله (أن النقود تحرق الأصابع في أوقات التضخم). ومن هذا يتبين لنا ان صفة الشئ أو وظيفته كمخزن للقيمة صفة سابقة لكونه وسيلة للمبادلة، أي أن النقود كوسيلة للمبادلة هي مجموعة جزئية من وظيفتها كمخزن للقيمة، وهذا يعني وظيفة النقود كمخزن للقيمة هي الوظيفة الأساسية، في حين أن وظيفتها كوسيلة للمبادلة تمثل وظيفة مشتقة، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي الذي يتضح أنه مقلوب الشكل الأول:-